

اللغة العربية لغة عمل في منظمة اليونسكو

للأستاذ محمد طه النمر

مدير الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية
ورئيس وفد الأمانة العامة للجامعة العربية
في المؤتمر العام لليونسكو

(١)

اللغة العربية في جامعة الدول العربية

في مجلس الجامعة :

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا العربية وأمام ما تخوض من معارك قومية وإنسانية وحضارية أصبح من واجبنا وواجب جامعتنا أن تجند كل ما نملك حتى نعوض نخلف الماضي ويكون لنا من مستقبلنا ما يؤهلنا له تاريخنا المجيد وماضيها المشرف ، واللغة ولاشك من أكبر العوامل في تعزيز هذه الجهود وإشاعتها ، ولغتنا العربية الفصحى هي التي تقوى فينا ذلك الشعور المشترك بالنعاطف والتساند بين الناطقين بالضاد على مختلف أقطارهم ، وهي التي تقوى فينا تلك الإرادة المشتركة بتوحيد هذه الأقطار في أمة عربية واحدة واعتبار أقطارها وطناً مشتركاً واحداً هو الوطن العربي لتلك الأمة .

وإيماناً من جامعة الدول العربية بهذه المعاني والقيم ، وتحقيقاً لهذه الرغبة القومية التي تمثلها اهتمت الأمانة العامة اهتماماً كبيراً بموضوع استخدام اللغة العربية لغة عمل في الهيئات الدولية المختلفة ، فقرر مجلس الجامعة في دور انعقاده العاشر الخامس والثلاثين (أبريل ١٩٦١) الموافقة على التوصية التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورتها الرابعة عشرة ونصها : «توصي اللجنة الحكومات العربية بالعناية بتهيئة فئة صالحة من الشباب العربي للقيام بأعمال الترجمة والتحرير في منظمة

اليونسكو ، وإيفاد مبعوثين من الشباب للالتحاق بالمعاهد الخاصة بالترجمة الفورية والاختزال حتى يستخدم في هذه الأعمال في المستقبل . وكان الهدف من وراء هذه التوصية أن تعمل الدول العربية للتمهيد لاستخدام اللغة العربية في منظمة اليونسكو . وقد أفلحت هذه الجهود فأصدر المؤتمر العام الحادى عشر (١٩٦١) للمنظمة المذكورة قراره رقم ٤/٨ ويقضى :

- ١ - بأن يكون للغة العربية اعتراف أعم واستخدام أوسع في المنظمة .
 - ٢ - واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استخدام اللغة العربية في المؤتمرات الإقليمية التي تعقد في الدول الناطقة بالضاد .
 - ٣ - وبترجمة أهم المطبوعات والوثائق إلى اللغة العربية بواسطة السكرتارية نفسها ، وعن طريق التعاون مع اللجان الوطنية والمراكز الإقليمية في العالم العربى .
- ونتيجة لهذا القرار وللصلات التي تمت بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو عقد اتفاق خاص بينهما (٢٨ سبتمبر ١٩٦١) قضى بإنشاء وحدة للترجمة الفورية) ، وحرصت الأمانة العامة على تضمين ديباجة هذا الاتفاق النص على « أن زيادة استعمال اللغة العربية هي إحدى غايات جامعة الدول العربية » - وقد جاء هذا الاتفاق مؤكداً لما هو قائم من تعاون بين المنظمين بموجب اتفاق أساسى سابق .

وتوسيعاً لدائرة استعمال لغة الضاد في المجالات الدولية اتخذ مجلس الجامعة قراراً في دورته الثانية والأربعين (سبتمبر ١٩٦٤) بشأن استخدام اللغة العربية لغة رسمية في الاتحاد البريدى العالمى ينص على « أنه نظراً لأهمية ظهور اللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى لتسكون لغة رسمية للاتحاد البريدى العالمى لما فى ذلك من تدعيم لمكانة العرب فى محيط الهيئات الدولية توصى اللجنة (لجنة الشؤون الاقتصادية والمواصلات) بالموافقة على مبدأ استعمال اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البريدى العالمى . على أن تترك الناحية المالية لحين تقدير التكاليف اللازمة لذلك من قبل الاتحاد البريدى العالمى » .

وفى دورة مجلس الجامعة الثالثة والأربعين قرر المجلس العمل على توفير الإمكانيات اللازمة لاستعمال اللغة العربية فى المناقشات العامة للأمم المتحدة وتكليف الأمانة العامة للجامعة توفير الإمكانيات اللازمة للترجمة الفورية .

وهكذا سارت سياسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على كسب مزيد من المجالات لاستخدام اللغة العربية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

في المؤتمرات واللجان الثقافية :

كذلك اهتمت معظم المؤتمرات واللجان الثقافية ، التي عقدت في نطاق جامعة الدول العربية ، باللغة العربية ، والعمل على النهوض بها ووسائل ترقيةها ، فعلى سبيل المثال أوصت اللجنة الثقافية الدائمة في عام ١٩٥١ بالعمل على تحقيق الوحدة اللغوية في المجتمع العربي ، حتى تكون لغته الفصحى ، لا لغة التعليم والكتب فحسب ، ولكن لغة الحياة أيضاً . وأهم وسائل ذلك الإسراع في نشر التعليم ، وتعميم الثقافة الشعبية والعمل على أن تكون الدراسة في جميع المعاهد والجامعات العربية باللغة العربية ، وتشجيع رجال العلم من العرب على أن يؤلفوا في مختلف العلوم بتلك اللغة .

ومن توصيات تلك اللجنة أيضاً في عام ١٩٥٥ العناية بتعليم أبناء المهاجرين من العرب ، على نحو يحفظ عليهم عروبتهم وتوجيههم إلى إنشاء المدارس التي تتيح لهم هذا التعلم ، وكذلك العمل على تبادل أساتذة الجامعات وتبادل إنشاء الكراسي بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية ، كما رأت البلاد العربية في ذلك فائدة للعلم وتدعياً للغة العربية .

ومن أهم توصيات اللجنة الثقافية الدائمة في هذا الشأن العمل على إنشاء معاهد لنشر اللغة والثقافة العربية في بعض البلاد الأجنبية ، مثل باكستان وتركيا والأرجنتين .

كما أن المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم العرب ، الذي عقد في بغداد في فبراير ١٩٦٤ أعار هذا الموضوع الكثير من عنايته واهتمامه ، فأوصى بما يأتي :
(أ) إنشاء المزيد من المعاهد والمراكز الثقافية العربية بالخارج وتزويدها بالإمكانات اللازمة .

(ب) تنسيق الاتصال بالجاليات العربية في الخارج ، للمحافظة على اللغة العربية بين أبنائها في المهجر ، ومدعمهم بالمواد الثقافية المختلفة .

(ج) تخصيص المزيد من المنح الدراسية ، لتعليم الطلبة الأجانب اللغة العربية في المدارس والجامعات العربية .

(د) إيفاد الأساتذة العرب لتدريس اللغة العربية وآدابها وغير ذلك ، في أقسام دراسات الشرق الأوسط بالجامعات الأمريكية والأوروبية ، وتيسير تبادل الأساتذة في هذا المجال .

(هـ) تيسير عرض الأفلام العربية والأغاني والتسجيلات الموسيقية وغيرها والجرائد والمجلات ومواد التعليم المختلفة ، على الراغبين في تعلم اللغة العربية وأقسام الدراسات الشرقية بالجامعات الأجنبية .

(و) تنسيق الاتصال بالدول الإسلامية غير العربية ، لمعرفة مدى حاجاتها إلى المدرسين العرب والكتب المدرسية ، لتعليم اللغة العربية ونشرها في ربوعها .

وفي فبراير عام ١٩٦٦ أصدر المؤتمر الإقليمي الخامس للجان الوطنية العربية لليونسكو في الكويت بالإجماع التوصية التالية :

« يوصى المؤتمر الدول العربية بأن تسعى لدى منظمة اليونسكو للعمل على جعل اللغة العربية لغة عمل في هذه المنظمة » . وكان هذا القرار نقطة انطلاق جديد في سلسلة جهود الأمانة العامة للجامعة العربية في هذا السبيل ، فأخذت في إعداد وتنظيم الحملة اللازمة لإخراج هذه التوصية إلى حيز الحقيقة بأن تبدأ الأمانة العامة وإداراتها المختلفة في استعمال لغة الضاد لغة تخاطب مع منظمة اليونسكو وفروعها المختلفة في الدول العربية ، وبدء فعلا في تنفيذ هذه الخطوة اعتباراً من شهر مارس ١٩٦٦ .

ومتابعة للموضوع ورغبة في تعميم هذا الإجراء الذي اتخذته الإدارة الثقافية بين الدول العربية جميعاً أصدر المكتب الدائم للجنة الثقافة التوصية التالية :

« استعرض المكتب الدائم المذكرة المقدمة من الإدارة الثقافية في هذا الشأن ووافق السادة الأعضاء على اقتراح الإدارة بالعمل على أن تقوم اللجان الوطنية العربية لليونسكو بإرسال مكاتبتها باللغة العربية إلى فروع المنظمة في بلادها تمهيداً لتنفيذ التوصية الخاصة بجعل اللغة العربية لغة عمل في منظمة اليونسكو » .

وبصدور هذه التوصية التي أبلغت للدول في حينها وضحت معالم أول طريق العمل الشاق نحو تحقيق هذا الهدف القومي العزيز ، وكانت الأمانة العامة تعلم أن القضية عند إثارتها في المؤتمر العام لليونسكو لن تعتمد على العاطفة ولكن على أساس علمي سليم . لهذا قامت الإدارة بإعداد بحث عن « العربية لغة عالمية » بالعربية وترجم إلى الإنجليزية ، ويعرض لما تشغله العربية من مركز جغرافي هام في العالم الحاضر وما لها من تاريخ طويل متصل يربى على ١٦٠٠ سنة لغة حديث واغة أدب وعلم وأن بقاءها يعود أصلاً إلى صفاتها اللغوية والفطرية ، وقوتها وروحها الحافظة ، وأنها أيضاً لغة روحية للمسلمين في شتى أنحاء العالم فضلاً عن تأثيرها العميق في كثير من اللغات الإسلامية الأخرى كالفارسية والاردو ولغة الملايا . وكان الغرض من إعداد هذا البحث أن يكون سنداً للطلب الذي تقدمت به الجامعة لليونسكو بطلب إدراج موضوع استعمال اللغة العربية لغة عمل في المنظمة ضمن جدول أعمال الاجتماع القادم للمؤتمر العام الذي سيعقد خلال أكتوبر / نوفمبر ١٩٦٦ . كما أرسلت الأمانة العامة لوفدها الدائم لدى هذه المنظمة نسخاً من هذا البحث بعد طبعه لتوزيعه على وفود الدول الأعضاء في هذا المؤتمر العام إعلاماً عن القضية وإظهاراً لجوانب الحق فيها .

وفي نفس الوقت (٢١ يوليو - ١٩٦٦) عممت الأمانة العامة على الدول الأعضاء ما اتخذته من إجراءات وما أعدته من وثائق رغبة في تجنيد كل الجهود لمؤازرة طلبها الذي تقدمت به بشأن إدراجه في جدول أعمال المؤتمر العام حائثة الدول العربية في الوقت نفسه على التقدم بمثل هذا الطلب بصفتهم أعضاء في منظمة اليونسكو لضمان إدراجه ضمن جدول الأعمال في المواعيد المحددة للاقتراحات الجديدة ، وفعلاً تقدمت كل من دولتي الكويت والسودان بهذا الطلب للمنظمة في باريس .

(٢)

في المؤتمر العام الرابع عشر لمنظمة اليونسكو

اقترح الكويت والسودان :

وكانت كل من جمهورية السودان ودولة الكويت - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - قد تقدمت إلى السكرتارية العامة لليونسكو باقتراح إدراج موضوع استخدام اللغة العربية لغة عمل في أعمال المنظمة، مستندة في ذلك إلى قرار المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة، وعلى أساس أن عدد الدول العربية في الوقت الحاضر ثلاث عشرة دولة، وأن تعداد سكان هذه الدول يزداد بشكل ملحوظ، وأن الغالبية العظمى من السكان ليس لها لغة أصلية غير لغة الضاد. وانتهى الطلبان إلى تحديد بعض مجالات تنفيذ الاقتراح : في المؤتمر العام ودورات المجلس للتنفيذ والمؤتمرات الإقليمية التي تعقد في الدول العربية، وكذا في ترجمة الوثائق والمطبوعات الهامة التي تصدرها سكرتارية اليونسكو إلى اللغة العربية.

مذكرة السكرتارية العامة للمنظمة :

وما كان للسكرتارية العامة للمنظمة إلا أن تستجيب لطلب إدراج استعمال اللغة العربية لغة عمل باليونسكو بعد أن وصلها الطلب المقدم من جمهورية السودان ودولة الكويت بصفتها عضوين أصليين في هذه المنظمة. ولكن السكرتارية العامة حرصت على أن تثبت رأيها في مذكرة ضافية بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٦، أعدت بحرص، وأوضحت فيها أن الموافقة على استخدام اللغة العربية لغة عمل في المؤتمر العام بجميع لجانها والمجلس التنفيذي في كل جلساته، وترجمة جميع الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات، كما هي الحال في لغات العمل الأخرى (الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية)، يتطلب ميزانية إضافية قدرها ٨١٧٠٠٠ دولار وعرضت في نفس الوقت حلولاً أربعة أخرى للموضوع هي :

(أ) أن تستخدم اللغة العربية في جميع جلسات ولجان المؤتمر العام والمجلس التنفيذي وأن تترجم الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات فيما عدا محاضر المناقشات - وهذا الإجراء يكلف ميزانية المنظمة ٦٠٠ر٧٨١ دولار.

(ب) أن تستخدم اللغة العربية في المؤتمر العام والمجلس التنفيذي في الترجمة الفورية أما الترجمة التحريرية فتقتصر على عدد محدود من وثائق هذه الاجتماعات وتبلغ الميزانية المقدرة لهذا الإجراء ٢٧٠ر٠٠٠ دولار.

(ج) أن تستخدم اللغة العربية في جميع أجهزة المؤتمر العام وفي الجلسات العامة فقط للمجلس التنفيذي وذلك في الترجمة الفورية ولا تكون هناك أية ترجمة تحريرية لوثائق الاجتماعات والميزانية المطلوبة لذلك هي ٩٩ر٠٠٠ دولار .

(د) أن تقتصر الترجمة الفورية على الجلسات العامة للمؤتمر العام دون المجلس التنفيذي وبغير أية ترجمة تحريرية ، ويكلف هذا الأمر ١٧ر٠٠٠ دولار .

ولم تكثف المذكورة ببيان الأعباء المالية التي قد تترتب على الاستجابة إلى هذه الرغبة العربية الشاملة التي بدأت بها قوية كل القوة حتى قدرت تكاليفها بمبلغ ٨١٧ر٠٠٠ دولار ، وتدرجت في اقتراحاتها حتى انتهت إلى هذا الوضع الذي لا يتكلف إلا ١٧ر٠٠٠ دولار ؛ بل أوردت المذكورة بجانب التكاليف المالية كثيراً من صعاب التنفيذ ؛ ومنها على سبيل المثال موضوع توفير المترجمين الفوريين اللازمين خاصة في مجال الترجمة من وإلى اللغتين الروسية والأسبانية ، وموضوع الزيادة المرتقبة في موظفي السكرتارية العامة (٢١ موظفاً) والحاجة لتوفير أماكن لهم لم يعمل حسابها في تصميم المبنى الحالي وصعوبة إجراء التعديلات في تصميم بعض غرف اللجان لوضع قمره خامسة لمقابلة حالات الترجمة من وإلى اللغة العربية الخ . وإذ أوردت المذكورة ماتم من استعمال اللغة العربية لغة عمل في مؤتمر العمل الدولي (جنيف ١٩٦٦) أشارت إلى اختلاف طبيعة المندوبين في كل اجتماع .

ثم تستطرد المذكرة فتشير إلى ألوان النشاط الحالى الذى تبذله المنظمة فى سبيل تنفيذ قرار المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الحادية عشرة (قرار رقم ٤/٨) بالتوسع فى استعمال اللغة العربية، فتشير إلى مجالات تطبيقية ثلاثة هى :

- ١ - وحدة الترجمة العربية التابعة لقسم الوثائق والمطبوعات بالمقر الرئيسى للمنظمة نفسها بباريس للترجمة التحريرية فقط بميزانية قدرها ٩١٠٠٠ دولار .
- ٢ - وحدة الترجمة المنشأة باتفاق خاص مع الأمانة العامة للجامعة الدول العربية بالقاهرة (الإدارة الثقافية) وتبلغ تكاليفها ١٦٠٠٠ دولار .
- ٣ - عقود الترجمة الخاصة مع اللجان الوطنية العربية لليونسكو وبعض الأجهزة الخاصة لترجمة ونشر بعض مطبوعات اليونسكو والمختارة إلى اللغة العربية مما يكلف المنظمة ١٦٠٠٠ دولار أخرى .

ثم تتحدث المذكرة عن اتجاه النية إلى تدعيم هذه الأنشطة بزيادة عدد المترجمين فى وحدتى باريس والقاهرة وزيادة الاعتمادات المخصصة لها فى الميزانية الجديدة - وبالاختصار فإن الصورة التى يستشفها القارىء لهذه المذكرة لم تكن تدعو إلى كثير من التفاؤل فى إمكان الموافقة على استخدام اللغة العربية لغة عمل فى المنظمة على قدم المساواة مع اللغات الأخرى المستعملة .

الوفود العربية فى المؤتمر :

اهتمت الدول العربية الأعضاء فى اليونسكو بتمثيلها فى المؤتمر العام الرابع عشر فضمت الوفود العربية نائباً لرئيس وزراء (ج.ع.م) وخمسة وزراء للتربية والثقافة (الأردن - الجزائر - السودان - المغرب - سوريا) و١١ وكيلا لوزارات: الثقافية، والتربية والوزارات المعنية، كما وصل عدد الوفود العربية إلى مائة وثلاثة أعضاء تمثل الدول الثلاث عشرة بالجامعة العربية منضمماً إليها قطر كعضو منتسب والبحرين التى قبلت عضواً منتسباً خلال هذه الدورة .

ولقد أتيح للأمة العربية - ممثلة فى وفودها الكريمة - فرصة الظهور أمام المجتمع الدولى بالمظهر القومى الموحد ، وكان لما أجمعوا عليه وما جندوا له من

الآراء السديدة الموحدة دفاعاً عن حرمة ثقافتنا وقيمنا الحضارية البرهان القوى على الصف الموحد والجبهة المتضامنة مما مكن من تحقيق هذا النجاح الكبير وهو الموافقة على استخدام اللغة العربية لغة عمل في منظمة اليونسكو مثلما تحقق لها في انتخابات اليونسكو سواء أكانت للمجلس التنفيذي أم للجان المؤتمر العام الأخرى حتى جاء التمثيل العربي متكاملًا في هذا المؤتمر الدولي العام .

والحق أن التعاون الذي تم بين الوفود العربية كلها قد حقق وحدة العمل العربي في أثناء هذا اللقاء الكبير ، وأسفر عن جملة اتجاهات أساسها الحرص على وحدة الصف العربي ، والدفاع عن القضية ، ومحاولة تكتيل أكبر عدد من الدول الصديقة لمؤازرة الوفود العربية في المشروع المقدم . كما تم الاتفاق على الأخذ بالمشروع الثاني الوارد بمذكرة منظمة اليونسكو السابق الإشارة إليها والذي تبلغ تكاليفه ٢٧٠.٠٠٠ دولار .

وعلى أن تكون الترجمة الفورية من وإلى اللغة العربية في المؤتمر العام أولى الاستعمالات التي يوجه إليها هذا المبلغ مع وضع أولويات أخرى في حدود المتبقي دون التقييد بحرفية مجالات الاستعمال كما وردت في مذكرة مدير عام المنظمة .

كما تمسكت الوفود منذ البداية بأن يكون نظر الاقتراح المقدم من الكويت والسودان باللجنة الإدارية بحكم ارتباط الاقتراح بمشروع الميزانية ، وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة ، ورفض أي اقتراح بإحالة المشروع إلى لجنة البرامج والوقوف في سبيل أية محاولة من هذا النوع حيث تقدمت الدول الإسكندنافية باقتراح الاقتصار على لغة عمل واحد في المنظمة وكان الهدف من ذلك إمامة المشروع العربي . كما قابلت جميع الوفود العربية مدير عام اليونسكو لشرح وجه نظرها والدفاع عن مشروعها .

في اللجنة الإدارية للمؤتمر العام :

وتنفيذاً لما أجمعت عليه الوفود العربية عرض الموضوع بالفعل على اللجنة الإدارية للمؤتمر العام لليونسكو وناقشته لأول مرة في جلستها الثالثة عشرة التي عقدت صباح الاثنين ١٤ نوفمبر ١٩٦٦ ، وقد افتتح الحديث في هذه الجلسة

مندوب السودان فقدم للمشروع المقدم من دولته مشيراً للقرار رقم ٤/٨ الذي اتخذته المؤتمر العام في الدورة الحادية عشرة معدداً نتائج التنفيذ ذاكراً أن الاقتراح المقدم قد بنى على أساس ما للغة العربية من انتشار ومجالات استعمال وما يترتب عليه من فوائد وآثار بالنسبة لعمل اليونسكو نفسها مما يهون معه ما قدرته مذكرة السكرتارية العامة من تكاليف . وقد ثنى ممثل الكويت فذكر أن العربية منطقة بأكلها ولغة حضارة لدين واحد في عدة مناطق .

وكان طبيعياً أن تختلف الآراء - وهذه أول جلسة ينظر فيها الموضوع - وأن تطول المناقشة وأن تنبرى الوفود العربية للدفاع عن مشروعها فتحدث وفد الجزائر مسترشداً بما تم في مؤتمر العمل الدولي وتصدى مندوب الجمهورية العربية لكل ما أثارته مذكرة السكرتارية العامة وفندها وناقش تكاليف المشروعات المختلفة وطالب بتعديل اللائحة بما يسمح بإدخال العربية لغة خامسة في المنظمة ، ثم تحدث مندوبو لبنان والمغرب وتونس ، فذكروا أن العربية لغة اتصال بالملايين ، كما أن قبول المشروع يزيد من روح التفاهم الدولي أحد أهداف منظمة اليونسكو ، وأن العربية أم اللغات السامية ، وأنها تساعد النهضة العلمية الحديثة . وفي هذا المجال أشار مندوب سوريا إلى أن اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع المراحل حتى العالية والجامعية . وفي هذه الجلسة تحدث الممثل الدائم لجامعة الدول العربية باليونسكو وعرض لمجالات التعاون المثمر بين المنظمة والدول العربية وجامعتها بالقاهرة وطالب في نهاية كلمته بالموافقة على الاقتراح .

ولقد سجلت هذه الجلسة الأولى انتصار كثير من الدول الآسيوية والإفريقية والأوروبية لمشروع القرار المقدم . فتحدث مندوب باكستان وذكر أن استعمال اللغة العربية لا يقتصر أثره على الدول العربية وحدها بل يتعداها إلى كثير من دول العالم ذلك أن المتكلمين بها يمثلون ٢٧٪ من سكان العالم يقابل هذه النسبة ٢٢٪ للفرنسية ، ٨٣٪ للإنجليزية ، ٤٣٪ للروسية ، و٧٤٪ للأسبانية . وأنه آن الأوان لاستعمال إحدى اللغات الشرقية لغة عمل في هذه المنظمة . واقترح أن يبدأ بتنفيذ الاقتراح (ب) في مذكرة السكرتارية العامة

للمنظمة كتجربة ينفذ بعدها الاقتراح (أ) في بحر أربع سنوات ، وساند الباكستان ممثلو مالى وفيتنام والسنجال ونيجيريا ويوجوسلافيا والصومال .

وعلى الرغم من وجاهة ما أبدته الدول العربية ومؤيدوها من آراء وما قدمته من أسانيد حاولت بعض الوفود تجميع الموضوع ووأده ، فقد عارض وفد الولايات المتحدة الأمريكية ، وقرر أنه لا يستطيع تأكيد أى اقتراح بشأن زيادة عدد اللغات المستعملة قبل إجراء دراسة دقيقة عن الآثار المترتبة على الأخذ بهذا الاقتراح وطالب بالمزيد من البيانات التفصيلية ، أما وفد المملكة المتحدة فقد عارض منذ البداية استعمال اللغة العربية في المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ، واقترح أن يقتصر الأمر على أخذ توصية بالتوسع في استعمال اللغة العربية ، وأما ممثل النرويج فذكر أن ممثلي الدول الإسكندنافية قد تقدموا إلى لجنة البرامج بمشروع استعمال لغة عالمية واحدة في أعمال المنظمة وطالب بإحالة مشروع الدول العربية إلى هذه اللجنة الأخيرة . وتكلمت دولة الصهاينة - دون حياء - فذكر ممثلها أن العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع العبرية ، وأن ١٠٪ من السكان يتكلمون العربية (؟؟) وأنه إذ يهتم بالاقتراح فإنه يرى ضرورة دراسات فنية تفصيلية تقدم للمؤتمر العام في دورته الخامسة عشرة (١٩٧٠/٦٨) .

وفي هذه الجلسة تحدث مدير عام اليونسكو ، فعرض مذكرة السكرتارية العامة ، وخفف مما جاء بها مشيراً لخبرة اليونسكو التي اكتسبتها فعلا في ميادين استعمال اللغة العربية والترجمة التحريرية والفورية منها وإليها ، ولكنه أكد أن المسألة المكانية ، والنفقات المالية ، تشكلان فعلا عقبة في سبيل الأخذ بالمشروع المقدم ، وأنه يقترح في حالة الموافقة ، أن يكون على المبدأ نفسه ، دون ذكر مجالات الاستعمال التي تتولاها السكرتارية العامة في حدود ما يتوفر لديها حالياً أو مستقبلاً من إمكانيات .

ولما كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدم بمشروع قرار جديد ، فقد رأت الوفود العربية طلب التأجيل لمزيد من التفاهم والاتصالات . وفعلا وافقت اللجنة بالإجماع على اقتراح لبنان تأجيل الموضوع إلى اجتماع اللجنة الذي يعقد يوم الأربعاء الموافق ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ .

وفي صباح الأربعاء الموافق ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ عقدت اللجنة الإدارية اجتماعها الخامس عشر لاستكمال بحث موضوع استعمال اللغة العربية لغة عمل في منظمة اليونسكو. وفي بداية الاجتماع أحاط الرئيس للجنة بما تم من اتصال بشأن مشروع القرار المقدم من الوفود الإسكندنافية عن استخدام لغة دولية واحدة، وأنه لم يوافق على تحويل هذا الاقتراح من لجنة البرامج إلى اللجنة الإدارية، وبهذا قضى على فتنة كادت تصرف الأنظار عن مشروع القرار العربي. وفي بداية الاجتماع قدم ممثل السودان مشروعاً معدلاً للاقتراح الأصلي. وقد روعى في التعديل الاعتبارات المالية والفنية التي أشار إليها مدير عام اليونسكو ذلك أن التمويل طبقاً لهذا التعديل يتم من موارد خارج الميزانية العادية لليونسكو المقدمة فعلاً للمؤتمر الرابع عشر. وقد أيدت المشروع الجديد الكويت على أساس أنه حل وسط وطريقة عملية لمعالجة ما أثير من عقبات. ووافقت باقى الوفود العربية على المشروع الجديد لاعتداله فيما يقتضيه من التزامات وتمثيه مع ما أعربت عنه معظم الوفود من ضرورة استخدام لغة من لغات العالم الثالث وحال دفاعها دون الأخذ باقتراحات التأجيل لمزيد من الدراسات.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية سبق أن قدمت في الجلسة الثالثة عشرة اقتراحاً معدلاً للمشروع العربي فقد أوضح مندوبها باللجنة أن ما قدمه كان قبل أن تتقدم الدول العربية بالتعديل الجديد، وأنه مع إقراره بما للثقافة العربية ولغة الضاد من فضل، ومع اقتناعه بضرورة إعطاء الفرصة لدول العالم الجديد (غير الأوربي) استخدام لغاتها، يرى من الأوفق أن تخصص الاعتمادات المطلوبة لمساعدة الدول النامية في مجالات التربية والعلوم والثقافة. وأثار سؤالين: الأول خاص بتمويل استخدام اللغة العربية بعد الدورة الخامسة عشرة وهل سيكون من الميزانية العامة؟ والثاني إذا كان من واجب تفسير المادة العاشرة من المشروع التزام منظمة اليونسكو بجعل اللغة العربية لغة عمل خامسة بها؟ وقد تولى المدير العام لليونسكو الرد على ما أثاره الوفد الأمريكي من وجهة نظر المنظمة. وفي ضوء هذا الرد وما تلاه من مناقشات وافق ممثل الولايات المتحدة على حذف بعض فقرات من مشروعه المعدل الجديد، ولكنه أثار موضوع

« اللغات الأخرى الكبيرة التي يمكن على أساس عدد الأشخاص التي يتحدثونها أن يبحث إدخالها لغة عمل في اليونسكو » .

وقد اشترك كثير من الوفود العربية في مناقشات هذه الجلسة ونوهوا باعتدال مشروعهم المعدل الجديد مستفيدين في ذلك بما أعرب عنه باقي الوفود من أهمية لغة الضاد وتمثيلها لمجموعة دول العالم الثالث ، وقاوموا استبعاد المشروع لأية تكاليف بالنسبة للميزانية المعروضة حالياً وذلك لاعتماده في نصه على موارد خارج الميزانية . وقد حالت الوفود العربية دون التمكين للاقتراحات التي قدمت بغرض التأجيل على أساس مزيد من الدراسات التي طالبت بها بعض الدول الأعضاء - ولعدم الوصول إلى قرار نهائي رأى تأجيل المناقشة إلى بعد ظهر اليوم الثاني الذي يوافق ١٧ نوفمبر ١٩٦٦ .

وقد استأنفت اللجنة الإدارية مناقشة استخدام اللغة العربية لغة عمل في اجتماعها الثامن عشر يوم الخميس الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٦٦ .

وفي بداية الجلسة أنهى مندوب السودان للجنة بأن الوفود العربية قد قامت بتعديل مشروعها مرة أخرى إلى مشروع جديد . وفي هذه الجلسة أيضاً أعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية - بناء على ماتم من اتصالات به لتوضيح الموقف - سحبه لما سبق أن قدمه من تعديلات في مشروعيه السابق الإشارة إليهما ، ولكن حاول أن يحمل النص العربي الجديد ما لا يتحملة فربط موافقته عليه على أساس أنه لا يحمل معنى إلزام أن يكون استعمال اللغة العربية على قدم المساواة مع باقي لغات العمل الأربعة الأخرى ، وأن الأمر لا يعدو تجربة يترك الحكم لها أو عليها للمستقبل ، وأن الباب ما زال مفتوحاً لحلول مرادفة نتيجة ما سبق أن ذكره من جدوى تخفيض التكاليف المقدره لمزيد من الخدمات وتحسينها والارتفاع بمستواها ، ثم عرج على توصية لجنة الخبراء الخاصة التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن توحيد الأساليب في المسائل المالية ، وطالب مدير عام اليونسكو بضرورة التشاور مع زملائه من رؤساء الوكالات المتخصصة الأخرى لهيئة الأمم بشأن الأعباء المالية الجديدة . وعلى الرغم من هذه المحاولات وما قام به الوفد الألماني من طلب تعديل النص بحيث يتسع الباب أمام « اللغات

الأخرى التي توازى اللغة العربية في الأهمية «؛ نجحت الوفود العربية ، بعد الرد على كل ما أثير من آراء في الحيولة دون اتخاذ قرار في هذا الاجتماع متعللة في ذلك بضرورة عرض كل ما اقترح من تعديلات مكتوبة أمام اللجنة ، كما طالبت بإقفال باب المناقشة في الموضوع ، وقد وافقت اللجنة على رفع الجلسة بسنة وستين صوتاً مؤيدة لذلك وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت .

وفي صباح الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٦٦ كان الاجتماع التاسع عشر للجنة الإدارية وخصص هذا كله لقضية اللغة العربية ، وفي بدايته أشار الرئيس إلى ما تم من توزيع نص المشروع العربي الجديد وكذا باقي التعديلات التي اقترحتها الوفود الأخرى ، ورغم بعض الخلافات التي لاحظتها الوفود بين الصياغات المقدمة سواء في الإنجليزية أم الفرنسية أم الأسبانية ؛ فقد طالب مندوب الصومال وأيده مندوب الهند بضرورة طرح الموضوع للتصويت ، وأعلننا موافقتنا المسبقة على المشروع العربي الجديد . وقد أثار اقتراح إقفال باب المناقشة وطريقة أخذ الأصوات على المشروع خلافات طويلة تتعلق بطريقة أخذ الأصوات وتطبيق أحكام اللائحة ، وأخيراً انتصر الرأي الذي عرضه وفد الجمهورية العربية المتحدة بأخذ الأصوات على الفقرات الأربع الأولى ثم على كل فقرة تالية على حدة ، وفعلاً تمت الموافقة على الفقرات الأربع الأولى ونصها بعد ؛ « إن المدير العام » :
١ - « إذ يشير إلى القرار رقم ٤/٨ الذي وافق عليه المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة في عام ١٩٦٠ والذي يعترف بأهمية اللغة العربية والذي يعتبر هذا القرار امتداداً منطقياً له » .

٢ - « وإذ يأخذ في الاعتبار أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية لمنطقة ثقافية هامة من مناطق العالم يزيد عدد سكانها عن ١٣٠ مليون نسمة كما أنها تعتبر إحدى اللغات الثقافية لكثير من شعوب آسيا وأفريقيا » .

٣ - « وحيث أن وثائق ومطبوعات اليونسكو ستحدث آثاراً بعيدة المدى في المنطقة الثقافية العربية إذا ما تم توزيعها باللغة العربية » .

٤ - « وإذ يدرك أن استخدام اللغة العربية في اليونسكو سوف يدعم أهداف المنظمة بين الجماهير الناطقة بالضاد ويزيد التعاون بين اليونسكو والدول العربية في مجال تنفيذ برنامج المنظمة » .

وقد تمت الموافقة على هذه الفقرات بأغلبية إثنين وستين صوتاً بغيز معارضة مع امتناع عشر دول عن التصويت .

كما تمت الموافقة - بعد مناقشة قصيرة - على الفقرة الخامسة ونصها :

٥ - « يقرر إدخال الترجمة الفورية من وإلى العربية خلال الجلسات العامة للمؤتمر العام واجتماعات اللجنة الإدارية ولجنة البرامج وكذا ترجمة أهم الوثائق إلى اللغة العربية » . وذلك بأغلبية تسعة وأربعين صوتاً ضد إثني عشر صوتاً مع امتناع سبع دول عن التصويت .

كما حظيت الفقرة السادسة من المشروع ونصها :

٦ - « يدعو المدير العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار ابتداء من الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام وذلك باستخدام مايمكن الحصول عليه من موارد خارجية عن الميزانية تخصص لهذا الغرض ، وعلى أساس أن تنفيذ هذا القرار لن تترتب عليه أية آثار بالنسبة لبرنامج وميزانية عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ ، كما يدعو لإدراج المبالغ اللازمة لتوفير الخدمات ذاتها خلال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام في مشروع برنامج وميزانية عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ وذلك عن طريق تحقيق ما يمكن تحقيقه من وفورات في النفقات الإدارية بقدر المستطاع » بموافقة اثنين وخمسين صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً وامتناع سبع دول عن التصويت ، ثم انتقلت اللجنة إلى بحث الفقرة السابعة من المشروع ونصها :

٧ - « يدعو المدير العام إلى دراسة التدابير اللازمة لإعطاء اللغة العربية تدريباً المكانة التي تتمتع بها اللغات الأربع الأخرى المسماة (لغات عمل) في لائحة الإجراءات الخاصة بالمؤتمر العام وقرارات المجلس التنفيذي مع مراعاة أثر هذه التدابير على معدل النمو في برامج اليونسكو وعلى الزيادة المستقبلية في النسبة المئوية للنفقات الإدارية ، ويدعو إلى تقديم تقرير بذلك إلى المؤتمر العام في دورته الخامسة عشرة » .

وطلب وفد المملكة المتحدة أن يضاف إليها النص التالي « . . . بالتشاور
حيثما اقتضى الأمر مع السكرتير العام للأمم المتحدة ورؤساء الوكالات المتخصصة
عن طريق لجنة تنسيق استشارية » وبعد مناقشة طويلة حول هذه الإضافة اشترك
فيها كل من مدير عام اليونسكو ووفود الجمهورية العربية المتحدة والمغرب
والجزائر ومالي وفيتنام والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قررت
اللجنة رفض هذا التعديل بأغلبية واحد وثلاثين صوتاً ضد اثنين وعشرين صوتاً
وامتناع ثمان عشرة دولة عن التصويت كما لاقى نفس المصير التعديل الألماني
الذي طالب بإضافة إدخال « اللغات الهامة الأخرى أيضاً » إذ هزم بأغلبية
أربعين صوتاً ضد أحد عشر صوتاً وامتناع ثمان عشرة دولة عن التصويت ،
وإذ خلصت الفقرة السابعة من كل تعديل أو اعتراض عليها طرحها رئيس
الاجتماع للتصويت فوافق عليها بأغلبية واحد وخمسين صوتاً ضد أربعة أصوات
وامتناع خمس عشرة دولة عن التصويت .

وبهذا انتهت اللجنة من جميع فقرات المشروع الذي طرح للتصويت عليه
جملة ، وتمت الموافقة بأغلبية خمسين صوتاً ومعارضة أحد عشر صوتاً وامتناع
عشرة أصوات .

وقد حققت الوفود العربية بفضل تعاونها وسياستها الموحدة أول انتصار لها
في قضية لغتها أمام إحدى وكالات هيئة الأمم المتحدة المتخصصة الكبرى ونعني
بها منظمة اليونسكو .

وبهذا كله ، وبما أحاط بالموضوع من أحداث وآراء ومناقشات مؤيدة
واعترافات وتعديلات سلبية وإيجابية ؛ وضعت اللجنة مشروع تقريرها عن
« استعمال اللغة العربية لغة عمل » وعرضته في اجتماعها الخامس والعشرين
بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٦٦ حيث استمعت إلى بعض الإيضاحات عن الموضوع
والكلمات التقليدية التي تقال في مثل هذه المناسبة الختامية لعمل اللجنة .

عضو اتحاد الجامعات العربية

نهاية المطاف في المؤتمر العام

كان صباح يوم الثلاثاء ٢٩ نوفمبر ١٩٦٦ موعد الاجتماع العام الكبير للمؤتمر لمناقشة موضوع استعمال اللغة العربية لغة عمل باليونسكو وهو الاجتماع الذي حضره نحو خمسمائة عضو يمثلون ١١٩ دولة جاءت من كافة أنحاء المعمورة يحدوها الأمل والرغبة في أن تكون هذه اللقاءات الفكرية والثقافية وسيلة لتحقيق السلام العالمي . وقد رأس الاجتماع السيد بدر الدين تونسلي رئيس وفد تركيا ورئيس عام المؤتمر الذي أعطى الكلمة للسيد تاسو سوياما رئيس وفد اليابان ورئيس اللجنة الإدارية ، فتولى عرض هذا الجزء من التقرير الخاص باستعمال اللغة العربية فأوضح الغرض الذي من أجله قدم مشروع القرار من كل من الكويت والسودان وأشار إلى أهمية هذا الموضوع وما تطلبه من اللجنة من جهد على مدار أكثر من عشر ساعات . وانتهى إلى قرار اللجنة بالأغلبية السابق الإشارة إليها .

وفي نهاية تقرير رئيس اللجنة الإدارية طرح رئيس عام المؤتمر هذه التوصية للتصويت عليها رفع اليد، فكانت النتيجة: موافقة أربعة وستين صوتاً، ومعارضة أحد عشر صوتاً، وامتناع تسعة عن التصويت. وبهذا تمت الموافقة على مشروع القرار.

* * *

خاتمة

إن صدور قرار المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة عشر بالموافقة على استخدام اللغة العربية لغة عمل في منظمة اليونسكو، والذي يتيح لها أن تظهر بجانب الرطانات التي تدوى في أروقة هذه المنظمة ، يعد نصراً كبيراً للعرب ودليلاً على إحكام المخططات العربية التي رسمت للانتصار وواجهت في سرعة ومرونة كل المناورات التي بذلها أعداء العرب لإحباط هذا المشروع .

وإن المظهر المشرف الذي بدت فيه الكتلة العربية متماسكة أشد التماسك ، متحركة نحو الهدف القومي في بسالة وفي إصرار وذكاء، وفي إحاطة ونفاذ بصيرة بما يجول في أذهان المعارضين أو يتوقع وروده بيبالهم ، والإعداد لكل موقف بما يناسبه، له مغزاه في هذه المنظمة العالمية الكبيرة التي تعد أكبر وكالة متخصصة في الأمم المتحدة لها خطرهما في عالم الفكر والثقافة والعلوم . كما أن لقرارها الذي أصدره المؤتمر العام بفضل السياسة الغربية الرشيدة ، والتأخي الذي جمع الوفود العربية على رأى واحد صدى بعيد المدى في إثبات الوجود العربي وأصالة الشخصية العربية وخطورة التآزر الفكرى العربى على كل ما يعرض في هذه المنظمة من موضوعات .

وإن إدخال اللغة العربية في هذا المجال الثقافى العالمى الذى تمثله منظمة اليونسكو لا يقتصر أثره على الناحية القومية ولكنه يتعداه إلى الناحية الإنسانية بما يتاح للفكر العربى من إثبات وجوده وتأكيد فاعليته في الحضارة العالمية، إلى جانب ما يعود على الثقافة العربية والتفكير العربى والعقلية العربية من أطياف جديدة نتيجة ترجمة الوثائق العلمية وما تنشره اليونسكو من كتب ومؤلفات إلى اللغة العربية .

وإذا كان للناطقين بالضاد أن ينعموا طويلا بنشوة هذا النصر فإن هناك ما يجب أن يعملوا له لتحقيق الثمرة التى استهدفتها الجامعة العربية والدول العربية من الصمود فى المعركة حتى ربحت الجولة ؛ فيجب ألا يصرفنا مظهر هذا الكسب عن واقعه ، علينا نحن العرب أن نتفق على خطة موحدة لدخول لغتنا القومية - ومعها علومنا وبحوثنا وحضارتنا - فى الآفاق الثقافية فى العالم وما تستهدفه من هذا النجاح وما تبذله فى سبيله . ويجب أن تكون الإفادة راجحة على البذل : جوهرأ لا شكلا ، وحقيقة لا مظهرأ .

إن هذا الزحف باللغة العربية إلى هذا المعقل الكبير ، وتوفيقها فيه ، واحتلالها به مكانة مرموقة بين لغات العالم، تسترجع بها مجدها، وتحافظ على تراثها، وتجدد فيه بما يلائم بين تليده وحاجات العصر والعلم والحضارة ، يشجع الدول

العربية على الإعداد لجولات أخرى تعزز الروابط القومية وتصل بالوطن العربي إلى المستوى الحضارى المرجى ، والحياة المتحررة الكريمة . *

والله ولى التوفيق ...

(*) رحبت باقى الدول العربية مشكورة بالمساهمة فى تمويل هذا العمل وذلك طبقاً للبيان التالى :

المملكة الأردنية الهاشمية ، سددت	٥٠٠٠٠	دولار
الجمهورية التونسية	» ١٠٠٠٠٠	دولار
الجمهورية الجزائرية	» ١٠٠٠٦١٢	دولار
الجمهورية العراقية	» ١٤٢٥٠	دولاراً
المملكة العربية السعودية	» ٧٣٣٠٥٥٦	دولار
دولة الكويت	» ١٠٢٩٦٣٥٦	دولار
الجمهورية اللبنانية	» ٦٠٠٠	دولار
المملكة الليبية	» ٢٨٥٧٣٦٢	دولار
المملكة المغربية	» ١٤٠١٥	دولاراً
حكومة البحرين	» ٥٠٠٠٠	دولار
حكومة قطر	» ٨٦٣٩٩	دولاراً

٢٧٧٧٥٢ر٨٦

المجموع



مَعْهَدُ البَحْثِ الدِّيسِيَّ العَرَبِيِّ

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

عضو اتحاد الجامعات العربية